



من وزير النقل
إلى
السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع : إجابة على سؤال كتابي للسيدة النائب أسماء درويش.
المرجع : المكتوب الموجه من السيدة النائب إلى مجلس نواب الشعب بتاريخ 10 جوان 2026.
المصاحب : - بطاقة رد.

تبعاً للمكتوب المشار إليه بالمرجع أعلاه والذي تقدّمت به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة منوبة، السيدة أسماء درويش، بخصوص طلب معطيات ورأي فني من شركة النقل بتونس بشأن تقاطع مبرمج بين طريق وارد بمثال التهيئة العمرانية وخطّ المترو الخفيف لمدينة منوبة، أتشرف بموافاتكم طيّ هذا بطاقة ردّ تتضمن الإجابة على التساؤلات المطروحة.

والسلام
وزير النقل
رشيد عامري

بطاقة رد على سؤال كتابي

مصدر السؤال	النائب بمجلس نواب الشعب، السيدة أسماء درويش عن دائرة منوبة.
موضوع السؤال	- طلب معطيات ورأي فني بخصوص تقاطع مبرمج بين طريق وارد بمثال التهيئة العمرانية وخط المترو الخفيف بمدينة منوبة.

رد وزارة النقل

جوابا على السؤال الكتابي الذي توجهت به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة منوبة، السيدة أسماء درويش، بشأن طلب معطيات ورأي فني بخصوص طريق مبرمجة ضمن مثال التهيئة العمرانية لمدينة منوبة بعرض (30 م)، وتتقاطع مع سكة خط المترو الخفيف رقم (04) محاذة لجدار مستشفى "الرازي"، تجدر الإفادة بما يلي:

- بخصوص تقاطع السكة الحديدية مع الطريق المبرمجة ضمن مثال التهيئة العمرانية لمدينة منوبة، فإن رأي شركة النقل بتونس يقتصر فقط على البعد الفني وذلك وفقا للتراتب القانوني المنظمة لأمثلة التهيئة العمرانية، علما وأن مصالح الشركة لم تتلق أي ملف يتعلق بهذا الطلب.

- بالنسبة للمسائل المتعلقة بمدى احترام إحداث التقاطع وتطابقه للمعايير والشروط الفنية لاستغلاله، فإن شركة النقل بتونس على أتم الاستعداد لتقديم التوضيحات الفنية عند توصّلها بالأمثلة الهندسية الخاصة بإنجاز الطريق الجديدة مع تقاطع السكة.

كما تجدر الإشارة إلى أن مسلك السكة الحديدية لخط المترو الخفيف رقم (04)، الممتد بين محطتي "خير الدين" و "الرازي"، يتضمن تقاطعات مجهزة وتقاطعات غير مجهزة.

وحرصا على احترام تطبيق مقتضيات القرار المشترك بين السادة وزير الداخلية ووزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية ووزير النقل بالنيابة المؤرخ في 03 فيفري 2020 والمتعلق بضبط الشروط العامة المتعلقة بتصنيف وتجهيز نقاط تقاطع السكك الحديدية، فإنه يتعين على صاحب المشروع تقديم ملفا متكاملًا، حتى يتسنى لشركة النقل بتونس إبداء رأيها الفني دون سواه، مع ضرورة التأكيد على أن ذلك لا يعفي صاحب المشروع من الحصول على تراخيص الجهات المعنية الأخرى.